١٩٩٩١١١٧-٠٠٠٢-٢

الأربعاء ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٩

النظام الداخلي ناقشت مصير المفقودين والاشغال عدلت تقاعد المهندسين

خصصت اللجنة النيابية للنظام الداخلي وحقوق الانسان اجتماعها لدرس قضية المخطوفين والمفقودين ابان الحرب اللبنانية متمنية على الحكومة بت امرهم ومعرفة مصيرهم خلال ستة اشهر.

وقد اجتمعت اللجنة برئاسة النائب مروان فارس الذي قال "لم يكن مقبولاً ان تبقى هذه القضية تطرح في الطرق والاعلام وكان لا بد من ان تأتي الى مؤسسات الدولة وفي شكل خاص الى المؤسسة التي تمثل الشعب اللبناني اي الى المجلس النيابي. وفي الوقت نفسه كان الاجتماع مخصصا للاستماع الى ما قامت به الحكومة لاغلاق هذا الملف وهو من ملفات الحرب الاهلية. ففي حين اغلقت كل الملفات وعاد المهجرون الى منازلهم تقريبا وانتهت الحرب الاهلية يريد هؤلاء الاهالي القوانين الضرورية وقد صدر البعض منها من اجل الارث والتركة وما الى ذلك وهم ايضا يريدون ان يعرفوا رأيا ام قرارا تتخذه الدولة في شأن المخطوفين والمفقودين. وبعد التداول وخصوصا ان ممثلي الحكومة حضروا الجلسة من وزارات الدفاع والداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية فقد عرض اهالي المخطوفين مطالبهم للجنة وامام ممثلي الحكومة وفي الخلاصة لم تصدر عن اللجنة توصية بذلك لان الاجتماع كان موجها الى عدد كبير من رؤساء اللجان ومن النواب الى اعضاء لجنة حقوق الانسان واكتفينا بالاستماع الى وجهتي نظر الاهالي والحكومة".

واضاف: "لا شك في ان هناك احصاء تقوم به وزارة الداخلية ولا بد من ان يكون هذا الاحصاء نهائيا ولا بد من رعاية اجتماعية لاهالي المفقودين والمخطوفين فكما يعوض المهجرون التعويضات وكما تعتني الحكومة بهذا الملف فلا بد من ان تعتني ايضا بملف المفقودين لانه بعد صدور قانون العفو العام لجرائم الحرب الذي انهى الحرب الاهلية واسس لسلم اهلي لا بد من معالجة ملف المخطوفين والمفقودين وايجاد الوسائل الآيلة الى وضع حد نهائي له".

الاشغال

واقرت اللجنة النيابية للاشغال العامة والنقل والموارد المائية والكهربائية برئاسة النائب سمير عازار اقتراح القانون الرامي الى تعديل الفقرتين ٨ و١٠ من المادة الثالثة من قانون انشاء صندوق تقاعدي للمهندسين كما ورد. وارجأت البحث في اقتراح القانون الرامي الى الغاء الملاك الموقت لوزارة الاشغال العامة ريثما يضع وزير الاصلاح الاداري حسن شلق تصورا للاقتراح الذي سيعاد صوغه.